Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 6, 2026, 8246

Deanship of Scientific Research

The Conflict in Yemen from a Normative Approach: A Study on the Moral Responsibility of the Parties to the War Since 2015

Wardah Mosaed Alshaeri*

Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University

Received: 20/8/2024
Revised: 8/11/2024
Accepted: 18/12/2024
Published online: 1/1/2026

* *Corresponding author:*
warda.osman@feps.edu.eg

Citation: Alshaeri, W. M. (2026). The Conflict in Yemen from a Normative Approach: A Study on the Moral Responsibility of the Parties to the War Since 2015. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(6), 8246.
https://doi.org/10.35516/Hum.2026.8246

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aims to determine whether the war in Yemen can be characterized as an ethical and just war by applying normative theory in international relations. It also seeks to assess the application of just war theory to the violations committed by both parties to the conflict (the Houthi group and the Arab coalition) against civilians in Yemen.

Methods: The study examines violations by both sides of the Yemeni conflict through the lens of normative theory, focusing on four selected cases from the war in Yemen. It evaluates the adherence of the warring parties to the principles of just war theory both prior to and during the conflict.

Results: The findings reveal that neither the Arab coalition nor the Houthi group adhered to internationally recognized ethical standards during the conflict. By applying the two ethical theories, it becomes evident that civilian targets were attacked in the absence of proximate military objectives. These attacks often resulted in deadly consequences, many of which constituted clear violations of international law and international humanitarian law.

Conclusions: The study underscores the importance of building on the strengths of normative theory when examining the moral responsibility of any party engaged in warfare. It also highlights the need for more rigorous methods of applying these approaches, as obtaining detailed data from active war zones remains a significant challenge. As for just war theory, further elaboration on post-war law is essential, as this is critical for establishing lasting peace between current adversaries once hostilities cease.

Keywords: Normative theory in international relations; just war; war in Yemen; moral responsibility

الصراع في اليمن من مدخل معياري: دراسة في المسؤولية الأخلاقية لطرفي الحرب منذ عام 2015

وردة مساعد الشاعري*

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

ملخّص

الأهداف: تسعى الدراسة إلى تبيان ما إذا كانت الحرب في اليمن حربًا أخلاقية وعادلة من خلال تطبيق النظرية المعيارية في العلاقات الدولية، وإلى تطبيق نظرية الحرب العادلة على ما ارتكبه طرفا الصراع (جماعة الحوثي – التحالف العربي) من انتهاكات ضد المدنيين في اليمن.

المنهجية: تختبر الدراسة انتهاكات طرفي الحرب في اليمن من خلال تطبيق اقترابي النظرية المعيارية، على أربع حالات مختارة من مجتمع الدراسة (الحرب في اليمن)، وتطبيق أطراف الحرب لمعايير الحرب العادلة قبل خوض الحرب وأثناءها.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن قوات التحالف وجماعة الحوثي قد خاضت حربًا لا تتبع القواعد الأخلاقية المتعارف عليها دولياً؛ فمن خلال تطبيق النظريتين الأخلاقيتين، نجد أنه قد تم استهداف أهداف مدنية؛ حيث لم تكن هناك أهداف عسكرية قريبة. وقد أسفرت تلك الاستهدافات غالبًا عن عواقب مميتة يشكل العديد منها انتهاكات واضحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

الخلاصة: وجوب البناء على نقاط القوة في النظرية المعيارية عند دراسة المسؤولية الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها أي طرف في حرب ما، مع الوضع في الاعتبار أن طريقة تطبيق الاقترابات مازالت بحاجة إلى التدقيق حيث تستدعي تفاصيل يتعذر على الباحث الحصول عليها في مناطق الحرب المندلعة؛ أما بالنسبة لنظرية الحرب العادلة فيجب فتح الباب لمزيد من التفصيل لقانون ما بعد الحرب، فهو أمر حتمي عند النظر في كيفية إقامة سلام دائم بين الأعداء الحاليين بمجرد انتهاء الأعمال العدائية.

الكلمات الدالة: النظرية المعيارية في العلاقات الدولية، الحرب العادلة، الحرب في اليمن، المسؤولية الأخلاقية.

مقدمة:

تدور في اليمن منذ 26 / آذار/ مارس2015 حرب متعددة الأطراف والأهداف والأوجه أدت إلى انتهاكات عدة تجاه المدنيين وبررت هذه الأطراف ذلك بطرق مختلفة أيضا؛ حيث تركز الدراسة على الأطراف الرئيسية في الحرب وهي (جماعة الحوثيين المدعومة من إيران، والتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية) مع عدم إغفال وجود أطراف أخرى.

فهناك جدل بخصوص العمليات الحربية سواء للتحالف العربي في حربه على الحوثيين أو العمليات الحربية للحوثيين داخل اليمن وإذا ما كانت هناك شبه جرائم حرب وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وقامت باستهداف مواقع مدنية وأفرطت في استخدام القوة ضد المدنيين، ومارست الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري والتعذيب، ومنعت وصول المساعدات الإنسانية، وجندت أطفالا واستخدمتهم، واحتلت مدارس ومستشفيات، واعتدت على عاملين في المجال الصحي والإنساني (منظمة العفو الدولية، 2021: 96-98).

وبالاستناد إلى النظرية المعيارية من خلال اقترابانها (المجتمعي communitarianism والعالمي cosmopolitanism وعلم الأخلاق deontology والعواقبية consequentialism) التي تشير إلى البعد الأخلاقي في العلاقات الدولية ويتعلق أحد اهتماماتها الرئيسية بمسألة من يتحمل المسؤولية ولماذا وإلى أي مدى تمتد المسؤولية في الحكم على فعل ما أنه يتماشى مع المعايير الأخلاقية الدولية أم لا والتي تحاول أن تجيب على متى تكون الحرب مبررة؟ ومتى يكون التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى مبررًا؟

وبالإشارة إلى نظرية الحرب العادلة – وهي نقطة التقاطع بين النظرية المعيارية والقانون الدولي والتي تنقسم القضايا الأخلاقية فيها إلى الفئة الأولى التي تتعامل مع تبرير قرار الحرب والفئة الثانية تتعلق بالعدالة في الحرب أي كيفية إدارة المعركة بمجرد اندلاع الحرب (سير الحرب) (Al-Qaralleh and Al Barasneh, 2019).

مشكلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى فحص إذا ما كانت الحرب في اليمن تتوافق مع الأخلاق الدولية International Ethics والأعراف الدولية المستقر عليها في العلاقات الدولية وأثر ذلك على عملية تسوية الصراع؛ أي تفسير الحرب في اليمن من مدخل معياري - منذ بدء التحالف العربي ضرباته الجوية 26 / اذار/مارس 2015 - وهذا لا يعني أن الدراسة سوف تركز على سلوك التحالف فقط وإنما على جميع أطراف الحرب.

السوال البحثي/ الفرضية:

ومن هنا يمكن صياغة سؤال بحثي رئيسي حول كيف يمكن الحكم معياريا/أخلاقيا على تعامل أطراف الحرب في اليمن مع المدنيين وكيف بررت هذه الأطراف أن الحرب التي يخوضونها هي حرب عادلة ودلالات ذلك على عملية تسوية الصراع في اليمن؟

أهداف الدراسة:

1. معرفة إذا كان طرفا الحرب في اليمن (التحالف العربي، جماعة الحوثيين) التزما بالقواعد الأخلاقية الدولية المتعارف عليها.
2. تطبيق اقترابات النظرية المعيارية في العلاقات الدولية على صراع مسلح غير دولي.
3. توضيح بشكل علمي معاناة المدنيين في اليمن في ظل وطأة الحرب.

أهمية الدراسة:

تضمنت النظرية المعيارية في العلاقات الدولية ودرست أخلاقيات الحرب المتمثلة في الحرب العادلة وبينت – إلى حد ما- ما يحدث في اليمن وما نتج عنه من أزمة إنسانية تعتبر الأسوأ على الإطلاق، فمن خلال فرز العديد من الأدبيات لم أجد الجانب التطبيقي للنظرية المعيارية على الحالة اليمنية فقط بل تطبيق النظرية المعيارية على أرض الواقع بشكل عام بجميع اقترابانها؛ حيث لم أجد إجابة على سؤالي البحثي أو ما شابهه حول كيفية الحكم معياريا/أخلاقيا على تعامل أطراف الحرب في اليمن مع المدنيين وكيف بررت هذه الأطراف أن الحرب التي يخوضونها هي حرب عادلة، وتجدر الإشارة هنا الى أنه معياريا لا يقصد بها الحكم من وجهة نظر القانون الدولي الإنساني إنما معياريا من منظور النظرية المعيارية في العلاقات الدولية التي هي بالأساس الإطار النظري للدراسة.

منهجية الدراسة:

سوف تقوم الدراسة بفحص مدى التزام طرفي الحرب للمعايير الأخلاقية في الصراع اليمني من خلال الحوادث المختارة في متن الدراسة أدناه بتطبيق الاقترابين العواقبية consequentialism وعلم الأخلاق deontology وذلك بالاعتماد على مصادر بيانات متنوعة، تشمل تقارير المنظمات غير الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة، والمنظمات الوطنية مثل منظمة مواطنة، إلى جانب السجلات الرسمية من السلطات المحلية مثل تقرير اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، إضافة إلى مشروع بيانات اليمن، كما يستند إلى تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية مثل منظمة العفو الدولية، وكذلك بالاعتماد على تطبيق مؤشرات الحرب العادلة (الملاذ الأخير، السلطة الصحيحة، التمييز، التأثير المزدوج، التناسب).

ويمكن تقسيم الدراسة إلى:

1- التأصيل النظري لأخلاقيات الحرب المتمثلة في النظرية المعيارية والحرب العادلة.

2- تطبيق مؤشرات الحرب العادلة على الحرب في اليمن منذ عام 2015.

3- الحوادث المختارة التي توثق الانتهاكات ضد المدنيين في اليمن من خلال تطبيق اقتراب العواقبية consequentialism وعلم الأخلاق deontology.

أولا: التأصيل النظري:

أ- النظرية المعيارية في العلاقات الدولية :

كُتب الكثير عن النظرية المعيارية، بعضها صريح، وبعضها ضمني كثيرا، ولكن الشاغل الرئيسي للدراسة هو النظرية المعيارية في السياسة وبشكل أكثر تحديدا في العلاقات الدولية. إن مصدر النظرية المعيارية في السياسة والعلاقات الدولية هو الحاجة إلى معرفة ليس فقط ما يتم فعله، ولكن ما يجب فعله، وبالنسبة للمنظرين المعياريين، يتمثل التحدي في شرح الواقع من أجل تقييمه وحتى تغييره (Frost, 2009).

و في العلاقات الدولية فالأسئلة الرئيسية التي تثيرها النظرية المعيارية هي: هل سيادة الدولة قيمة مهمة؟ هل السيادة أكثر أم أقل أهمية من حقوق الإنسان الفردية؟ كيف يجب أن نفكر في التوزيع العادل للموارد في السياق الدولي؟ ما هي الحروب العادلة (إن وجدت)؟ كيف يجب خوض الحروب؟ هل لكافة الدول الحق في تقرير المصير؟ ما الواجبات التي يدين بها مواطنو الدول الغنية للاجئين لأسباب اقتصادية من الدول الفقيرة؟ فلا توجد إجابات سهلة على هذه الأسئلة، لأن الانخراط في النظرية المعيارية أمر معقد وصعب وذو أهمية عملية كبيرة (Frost, 1985).

لقد أهملت العلاقات الدولية المعاصرة حتى وقت قريب النظرية المعيارية لمجموعة من الأسباب المختلفة التي تشمل الالتزام بشرائع علم الاجتماع الوضعي (الذي قام على تمييز جذري بين الحقائق والقيم)، والتشكيك في الوضع المعرفي للقيم المؤسسية، وهيمنة النموذج الواقعي في العلاقات الدولية الذي يصر على منح الأولوية للقوة على المثالية. وفي السنوات الأخيرة، مرت النظرية المعيارية بطفرة متواضعة، فظهرت كتب ومقالات حول هذا الموضوع؛ ولكن على الرغم من هذا التطور، لا تزال النظرية المعيارية على هامش التخصص. فأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو أنه لا يزال هناك تحيز داخل التخصص تجاه التفسير الموضوعي الذي يُعتقد أنه يمكن القيام به دون الانخراط في النظرية المعيارية (Cochran, 1999).

فالنظرية المعيارية في العلاقات الدولية هي منظور يجمع بين رؤى من النظرية السياسية والفلسفة الأخلاقية والعلاقات الدولية لاستكشاف التوقعات والقرارات والمعضلات الأخلاقية في السياسة العالمية. تتناول النظرية الأسئلة المتعلقة بمعايير السلوك والالتزامات والمسؤوليات والحقوق والواجبات فيما يتعلق بالأفراد والدول والنظام الدولي. وبشكل أكثر تحديدًا، تركز على القضايا الخلافية (hard cases). وقد كان يطلق عليها – في أواخر الثمانيات- " النظرية السياسية الدولية" (IPT)International political theoryوهو نهج نظري للعلاقات الدولية يجمع بين الرؤى من النظرية السياسية ونظرية العلاقات الدولية، وهو معياري وتفسري، فقد ركزت IPT على الجوانب المعيارية للسياسة العالمية، المسماة بالنظرية المعيارية أو "الأخلاق الدولية"(Brown, 2018).

وقد عرفها براون – أهم منظري النظرية المعيارية - على أنها: "مجموعة الأعمال التي تتناول البعد الأخلاقي للعلاقات الدولية والمسائل الأوسع للمعنى والتفسير من قبل النظام." بعبارة أخرى، تتناول النظرية المعيارية النظام، ويعتبر هذا تعريفًا عمليًا واسعًا إلى حد ما لماهية النظرية المعيارية في هذا التعريف يمكن أن تكون إما مجموعة الأعمال التي تحلل كيف تصبح المعايير في العلاقات الدولية، أو مجموعة الأعمال التي تتناول ما يجب أن يكون" (Brown, 1992).

ووفقا لفروست فالنظرية المعيارية هي الطبيعة الأخلاقية للعلاقات داخل الممارسة العالمية المتمركزة حول الدولة في سياق واسع من الحرية والعدالة التوزيعية والسيادة والعنف والحرب العادلة وحقوق الإنسان وما إلى ذلك. كما يعرفها فروست أيضا بأنها "تشير إلى جميع القضايا المعيارية في السياسة العالمية اليوم، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى الدولة والعلاقات بين الدول ودور الأفراد كمواطنين في الدول" (Frost,1994).

ومن ثم، فإن السؤال الرئيسي للنظرية المعيارية هو كيفية ربط القيم الأخلاقية للأفراد بالمؤسسات الاجتماعية التي يعيشون فيها، مثل الأسرة والمجتمع المدني والتشكيلات الدينية والدولة ونظام الدول ذات السيادة. علاوة على ذلك، فإن النظرية المعيارية لها اهتمام مركزي بكيفية ربط المفاهيم المعيارية الأساسية (مثل الحرية، والمساواة، والعدالة، والديمقراطية، واستقلال الدولة، ومعنى الحرب، وما إلى ذلك) بهذه الترتيبات الاجتماعية.

وهناك ركيزتان أساسيتان في النظرية المعيارية في العلاقات الدولية: علم الأخلاق deontology و العو اقبيةconsequentialism .

1- **علم الأخلاق Deontology** : يرجع التعريف إلى الكلمة اليونانية"Deon" ، بمعنى "الواجب" أو "الالتزام" أو "ما هو ضروري، ومن ثم الضرورة الأخلاقية ." ويرفض هذا النهج الأخلاقي أن القيمة الأخلاقية لأي عمل تعتمد على عواقبه، ويرى أن على الفاعلين الأخلاقيين أن يقوموا بالوفاء بواجباتهم أو واجباتهم الأخلاقية دون وعي بالنتائج. فيجب على الفاعلين الأخلاقيين احترام حقوق الإنسان والوفاء بالالتزامات الأخلاقية حتى على حساب النتيجة المُثلى؛ أي أنه أقرب للمدرسة المثالية في العلاقات الدولية. وقد تعرض علم الأخلاق deontology للعديد من الانتقادات، حيث يرى البعض أنه التزام أخلاقي صارم حتى إنه يمكن أن تنتج عنه عواقب وخيمة وهذا يوصلنا إلى واحد من الردود الديونطولوجية المثيرة للجدل على هذه الانتقادات ألا وهو مبدأ الأثر المزدوج، الذي ينص على أنه يجوز القيام بفعل حتى وإن نتج عنه أذى متوقع، طالما أن ذلك الأذى ليس مقصودًا بشكل مباشر. أي أن تطبيق

مبدأ الأثر المزدوج يتيح للمرء التمييز بين القتل المباشر للمدنيين والذي هو غير مشروع وما يسمى بالقتل الجانبي للمدنيين والذي هو يجوز بشروط معينة. مع العلم أن الأثر المزدوج مقيد بمبدأ التناسبية الذي يفترض وجوب أن تؤدي الأفعال التي يسمح بها إلى تجاوز الضرر المحتمل أي يتوجب إحداث خير أكثر من الضرر (Roby, 2018).

فعلم الأخلاق deontology هو نهج يسعى إلى خلق قواعد عالمية لأخلاقيات العمل البشري، وهو نظرية أخلاقية تستخدم القواعد للتمييز بين الصواب والخطأ. غالبًا ما يرتبط علم الأخلاق بالفيلسوف إيمانويل كانط. يعتقد كانط أن الأفعال الأخلاقية تتبع قوانين أخلاقية عالمية، مثل "لا تكذب. لا تسرق. لا تغش".

حيث يرى كانط أن هناك مقاربتين أخلاقيّتين هما: التصرف وفقًا لقانون الطبيعة العالمي، والتعامل مع الإنسانية دائمًا على أنها غاية وليس وسيلة فقط. وبالتالي، لا يوافق علم الأخلاق على الوسائل المشكوك فيها - بما في ذلك القتل والتعذيب - لتحقيق أي غاية (إرسكاين، 2016: 136-137).

علم الأخلاق سهل التطبيق لأنه يتطلب فقط أن يتبع الناس القواعد ويقومون بواجبهم، حيث يميل هذا النهج إلى التوافق جيدًا مع حدسنا الطبيعي حول ما هو أخلاقي أو ليس أخلاقيًا على عكس العواقبية.

2- **الاقتراب العو اقبي Consequentialism** تركز في محورية تأثيرات الأفعال بدلاً من الأفعال نفسها، على عكس علم الأخلاق.

هو نظرية أخلاقية تجادل بشكل أساسي بأن الفعل الصحيح هو فعل ينتج عنه نتائج جيدة أو يتجنب النتائج السيئة؛ وبالتالي فهو منظور أخلاقي أقرب للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، حيث تفترض النظريات العواقبية أن الحكم على الصواب الأخلاقي والخطأ للأفعال يعتمد حصريا على جودة عواقب الفعل. فعلى سبيل المثال، ترى العواقبية consequentialism أن تعذيب شخص مشتبه به كخاطف للأطفال من أجل الحصول على المعلومات اللازمة لتأمين الأطفال المخطوفة أمر مبرر (Sreekumar, 2012).

كما يسمح الاقتراب العواقبي consequentialism، إلى حد أكبر من علم الأخلاقdeontology ، بتعديل الحكم الأخلاقي على التغيير الاجتماعي والعلمي والتقني، وغالبا ما يُنظر إلى تأثيرات الفعل الحالي على الأجيال القادمة على أنها لها نفس وزن التأثيرات على الحياة الحالية. فالشكل الأكثر شهرة للعواقبية هو "النفعية" (Frischhut, 2019).

وقد تعدد اقترابات النظرية المعيارية، ليس فقط الاقترابان السابقان، فالاقتراب العالمي cosmopolitanism والاقتراب المجتمعي communitarianism شكلان مختلفان من أشكال النظرية المعيارية يقدمان أطر عمل أخلاقية لتوجيه قراراتنا وتقويمها فيما يتعلق بما ينبغي لنا القيام به، حيث إنه في الانقسام العالمي/المجتمعي، يُنظر إلى العديد من القضايا المعيارية من وجهات نظر مختلفة.

فالاقتراب المجتمعي هو الأخلاق داخل الحدود، حيث يرى أن الأخلاق موجودة في تقاليد ومعتقدات وممارسات المجتمعات، وبالتالي فإن جميع القيم محلية وليست عالمية. على الجانب الآخر، الكوزموبوليتية هي الأخلاق خارج الحدود، حيث يرى الكوزموبوليتانيون بأن المعايير العالمية للعدالة يجب أن تبقى في جميع أنحاء العالم، فهم يؤمنون بوجود الحقيقة الأخلاقية عبر الثقافات. وبالتالي، ركز المفكرون العالميون في الغالب على كيفية تعزيز العدالة العالمية(Dal, 2022) .

ب- الحرب العادلة:

الحرب العادلة هي نظرية فلسفية معيارية تنظر في كيفية إصدار أحكام أخلاقية حول الحرب، ولها تاريخ طويل يمتد إلى القديس أوغسطين وتوما الأكويني، لكنها وجدت شكلها المعاصر مع نشر Michael Walzers's (Just and Unjust Wars) " الحروب العادلة والحروب غير العادلة" في عام1977. وباعتبار نظرية الحرب العادلة النظرية الفلسفية الأكثر تأثيرا للأخلاق في الحرب، فإنها تؤطر قدرا كبيرا من النقاش المعاصر حول أخلاق وقوانين الحرب. تبدأ نظرية الحرب العادلة من موقف أو افتراض: أن الحرب هي "نشاط تحكمه القواعد، عالم من التصاريح والمحظورات" كما عرفه (Walzer)، ثم يبدأ في تحليل وتنظيم هذا العالم من القواعد الأخلاقية. هناك افتراضان آخران للنظرية هما: 1- أن الحرب يمكن أن تكون عادلة في بعض الأحيان (أي، بشرط استيفاء شروط معينة، يمكن أن يكون اللجوء إلى الحرب في بعض الأحيان مسارًا عادلًا للدول؛ قانون الحرب)، ولكن 2- نضع الأمور الأخلاقية قيودًا على كيفية سير الحرب؛ قانون الحرب (Walzer, 1977).

جميع الأدبيات التي تناولت مفهوم الحرب العادلة تطرقت إلى أن تقاليد الحرب العادلة تتكون من موضوعين مختلفين ولكن مرتبطان: (1) قانون الحرب: أو التبرير الأخلاقي لخوض الحرب، و (2) السلوك في الحرب، أو المبادئ الأخلاقية للسلوك في الحرب، حيث إن كلًا منها ينطوي على عدة شروط ليكون مكتملا؛ يجب تلبية كل من الشروط التي تبرر اللجوء إلى الحرب والشروط التي تدير السلوك في الحرب، وهي كالتالي:

قانون الحرب أو تبرير دخول الحرب، الذي اشتمل على ستة شروط وهي: (1) يجب أن يكون السبب عادلاً، (2) يجب أن تتخذ السلطة الصحيحة قرار خوض الحرب، (3) النية الصحيحة، (4) يجب شن الحرب كملاذ أخير فقط، (5) يجب أن تكون الحرب متناسبة.

يجب تلبية كل من هذه الشروط بشكل مستقل قبل اتخاذ قرار بشن الحرب: (Childress, 1978: 435-445)

- السبب عادلا: تؤكد تقاليد الحرب العادلة أن العدوان غير مسموح به وأن الحرب يتم شنها بشكل عادل ردا على العدوان. ويعتبر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من قبل دولة ضد السيادة السياسية أو سلامة أراضي دولة أخرى بمثابة عدوان، حيث إن الدفاع عن النفس هو الأساس المنطقي الواضح لخوض الحرب، لكن مبدأ القضية العادلة امتد ليشمل الدفاع عن دولة أخرى ضد العدوان، والتدخل لحماية الضحايا المحتملين للمذبحة أو الحرب، ومساعدة الانفصاليين، وحتى الضربات الوقائية ضد المعتدين المحتملين.

- السلطة الصحيحة: تاريخيًا، كانت السلطة الصحيحة تعني صانعي القرار الشرعيين في الحكومة. وشمل ذلك، في سياقات مختلفة، رؤساء الدول والحكام والملوك والرؤساء والجنرالات ورؤساء الوزراء والهيئات التشريعية وما إلى ذلك، ولكن على مدى مئات السنين الماضية، تحول مبدأ السلطة الصحيحة من الاستناد إلى الأفراد (صانعي القرار) إلى الاستناد إلى الإرادة الجماعية لأولئك الأشخاص المتأثرين بشكل مباشر بالمكاسب والأعباء المحتملة للحرب المعنية؛ كالمطالبة بحقوق الحكم الذاتي.

- النية الصحيحة: فالنية الصحيحة الوحيدة للحرب العادلة هي الإرادة لتصحيح خطأ العدوان وإحلال السلام، حيث إن نية الانتقام أو الهيمنة أو الأذى أو القسوة أو المصلحة الشخصية أو الوطنية هي دائمًا خطأ.

- الحل الأخير: لكي يتم شن الحرب بشكل عادل، يجب استنفاد جميع السبل لتصحيح خطأ العدوان أولاً. تفترض تقاليد الحرب العادلة الرفض الأخلاقي للحرب وتصر على ضرورة تجنب الحرب إن أمكن.

- السلام الناشئ: تتطلب تقاليد الحرب العادلة عدم شن الحرب إلا إذا كان من المحتمل أن تخلق ظروفًا من السلام الدائم، مثل هذه الظروف يجب أن تصحح المشاكل التي أثارت العدوان الذي حطم السلام.

- التناسب: يتم التعامل مع الحرب بشكل عادل فقط حيث من المرجح أن يفوق الخير الكلي الناتج عن الحرب الشر الكلي المتمثل في شن الحرب. إذا كان ثمن الحرب المتوقعة باهظا للغاية في التفكك الكامل والمعاناة والموت، بما في ذلك جميع التكاليف البشرية والاقتصادية والثقافية، مقارنة بالخير المحتمل الذي يأتي منها، مع الأخذ في الاعتبار جميع المكاسب المحتملة، فإن الحرب غير متناسبة.

إضافة إلى ذلك، إن تحديد موعد دخول الحرب فقط- بالنظر إلى هذه الشروط الستة السابقة- هو مهمة معقدة وصعبة، حيث إنه يجب مراعاة العديد من العوامل، فإذا أمكن التوصل إلى اتفاق من قبل صانعي القرار المناسبين على استيفاء الشروط لتبرير خوض الحرب، فيجب عندئذ الانتباه إلى الشروط التي توجه السلوك في الحرب. وهذا يعني أنه حتى إذا كانت الحرب تستوفي شروط خوض الحرب بشكل عادل، فإنها لا تزال ليست حربا عادلة ما لم يتم استيفاء الإرشادات الأخلاقية للسلوك في الحرب أيضا.

كما أن السلوك في الحرب أو المبادئ التوجيهية الأخلاقية للسلوك في الحرب تتكون من ثلاثة أجزاء:

(1) التمييز بين المدنيين والعسكريين (حماية المدنيين)، كما يحكمها (2) الالتزام بعد استخدام وسائل تفتقر إلى الأخلاقية في ذاتها، و (3) التناسب مرة أخرى، هذه المرة فيما يتعلق بأعمال محددة داخل الحرب بدلاً من التناسب الكلي للحرب.

- التمييز: مبدأ التمييز يعني أنه في الحرب العادلة، يجب أن يتمتع غير المقاتلين بالحصانة من الهجوم. فمن الخطأ دائما قتل الأبرياء، ويجب على المشاركين في الحرب العادلة التمييز بين الأهداف المشروعة وغير المشروعة لأعمال الحرب.

- التأثير المزدوج: النقطة المهمة هي أن الأعمال الحربية قد يكون لها أكثر من تأثير: التأثير المقصود هو إصابة أو موت الهدف العسكري المشروع؛ التأثير الثاني هو الإصابة غير المقصودة أو الوفاة للشخص البريء الذي من الخطأ دائمًا استهدافه (ومن هنا جاء المصطلح، التأثير المزدوج). وطالما أن الأعمال الحربية لا تستهدف إصابة الأبرياء وموتهم، فقد تعتبر على أنها خسائر غير مقصودة أو جانبية.

- التناسب: كما هو الحال في تبرير خوض الحرب، فإن المسألة هي موازنة قيام الحرب مقابل النتائج الجيدة التي ستحققها الحرب، ولكن بدلاً من النظر في الخير والشر كليا في ميزان الدخول إلى الحرب، فإن الاعتبار هنا يكون مع فعل معين، أو حملة معينة، أو حدث معين يتم التفكير فيه كجزء من الحرب الشاملة. وفقًا لهذا المبدأ، يجب أن يفي كل فعل باختبار التناسب: هل من المحتمل أن يتم تعويض شر القيام بفعل معين بالخير المحتمل الذي يمكن اكتسابه من الفعل؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن الفعل غير متناسب وبالتالي محظور (Wells, 1996).

وتجدر الاشارة إلى أنه يجب أن تتلاءم العناصر التي تبرر اللجوء إلى الحرب والسلوك في الحرب معا. فتكون الحرب أخلاقية فقط إذا تم استيفاء كلتا المجموعتين من الشروط، إذا لم يتم الوفاء بأي شرط، فإن الحرب ليست مبررة أخلاقياً.

ثانياً: الحوادث المختارة التي توثق الانتهاكات ضد المدنيين في اليمن من خلال تطبيق اقتراب العو اقبية Consequentialism وعلم الأخلاق Deontology.

الجدول رقم (1): الحالات الدراسية لمجتمع الحرب في اليمن:

الحالة	الحوادث	الأطراف	المدينة	الفترة	عدد الانتهاكات	الاقتراب المستخدم
الحالة الأولى	الاستخدام العشوائي للذخائر المتفجرة ضد المدنيين (حي دار سعد)	جماعة الحوثيين والقوات الموالية لعلي عبد الله صالح	عدن	19 يوليو 2015	قتل 100 مدنيا	العواقبي Vs. علم الاخلاق
الحالة الثانية	إطلاق الحوثيين مقذوفات صاروخية وطائرة مفخخة على محطة وقود	جماعة الحوثيين	مأرب	5يونيو 2021	قتل عدد 21 مدنيا من بينهم أطفال، وإصابة 5 مدنيين	العواقبي Vs. علم الاخلاق
الحالة الثالثة	ضربة جوية على صالة العزاء المدنية (الصالة الكبرى)	التحالف العربي	صنعاء	15 أكتوبر 2016	132 قتيل و695 جريحا	علم الاخلاق Vs. العواقبي
الحالة الرابعة	ضربات جوية على سوق خميس مستبأ ويعد من أكثر الهجمات دموية.	التحالف العربي	حجة	15 مارس 2016	قُتل في هذه الحادثة ما لا يقل عن 131 مدنياً بينهم 23 طفلاً، وجُرح ما لا يقل عن 84 مدنياً بينهم امرأة وأربعة أطفال.	علم الأخلاق Vs. العواقبي

تقوم الدراسة بالتركيز على العمليات الحربية التي قام بها أطراف الحرب بانتهاكات ضد المدنيين من خلال القيام بمقارنات بين الاقتراب العواقبي واقتراب علم الأخلاق في أربع حوادث (حالات)، وتم اختيار هذه النماذج minicases للخروج بتعميمات تطبق على المسؤولية الأخلاقية لأطراف الحرب في إطار العمليات الحربية التي قاموا بها (العينة المأخوذة من مجتمع الدراسة) وليس في إطار الحرب ككل (مجتمع الدراسة)، لذلك تعتبر هذه العينة من الحالات هي حالات مُمثلة على انتهاكات أطراف الحرب تجاه المدنيين وليست حالات فردية أو هامشية.

وفي جميع تلك الحوادث تم استخدام الأسلحة المتفجرة وأبرزها قذائف المدفعية غير الموجهة والصواريخ المطلقة من الجو في المناطق المأهولة بالسكان ويعتبر القاسم المشترك بين جميع هذه الحوادث هو أنها تظهر نمطًا من الأذى الإنساني الجسيم الذي يتجاوز الإصابات والوفيات المباشرة، ويمتد إلى معاناة نفسية خطيرة، وفقدان الدخل، وفقدان المنازل، والتهجير القسري للمدنيين.

وهذه الحوادث لا تشكل قائمة شاملة لجميع الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف الحرب في اليمن، بل هي عينة مُمثلة على الهجمات التي أصيب فيها مدنيون بالأذى ودمرت أعياناً مدنية، حيث تظهر هذه الحوادث الانتهاكات الصارخة من قبل الطرفين للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وبعضها قد يرق إلى مستوى جرائم حرب.

أ- الحوادث التي قامت بها (جماعة الحوثيين):

الحالة الأولى: الاستخدام العشوائي للذخائر المتفجرة ضد المدنيين في عدن، أطلقت قوات الحوثي وصالح بشكل متكرر قذائف الهاون والصواريخ بشكل عشوائي على مناطق مأهولة بالسكان في مدينة عدن بجنوب اليمن، حيث أطلقت قذائف هاون على منطقة دار سعد.

في صباح يوم 19 يوليو 2015، تم إطلاق قذائف هاون على منطقة دار سعد، وتعتبر منطقة دار سعد إحدى المناطق الشمالية في مدينة عدن وقد أدى القصف إلى مقتل ما يقرب من 100 شخص، معظمهم من المدنيين. وتقع مناطق دار سعد التي سقطت عليها قذائف الهاون على بعد كيلومترين أو ثلاثة كيلومترات جنوب خط المواجهة بين الحوثيين وقوات المقاومة الجنوبية، التي تقاتل لمنع تقدم قوات الحوثيين والسيطرة على مدينة عدن آنذاك.

فحصت منظمة Human Rights Watch(منظمة هيومن رايتس ووتش) ما لا يقل عن أربعة مواقع سقطت فيها قذائف الهاون على جدران المباني الشمالية والمواجهة للخط الأمامي، مما يشير إلى أنها جاءت من مواقع تسيطر عليها قوات الحوثيين. بشكل عام، يبلغ الحد الأدنى لمدى قذائف الهاون عيار 120 ملم 500 متر والحد الأقصى للمدى أكثر من 7 كيلومترات، ويمكن لهذه القذائف أن تتسبب في وقوع إصابات بين الأشخاص المعرضين للخطر على مسافة تصل إلى 60 مترًا من نقطة الارتطام (Reuters, 2015).

وأدت الهجمات إلى مقتل ما يقرب من 100 شخص وإصابة نحو 200 آخرين. وقال رئيس منظمة أطباء بلا حدود في اليمن إن 80 بالمائة من إجمالي

الضحايا كانوا من المدنيين (MSF doctor, 2015).

وحسب ماورد في تقرير منظمة Human Rights Watch: "إن القوات الموالية للحوثيين تمطر المناطق المأهولة بالسكان في عدن بقذائف الهاون والصواريخ دون أي اعتبار واضح للمدنيين المتبقين هناك". "وأن هذه الهجمات غير القانونية تتسبب في خسائر بشرية فادحة ويجب أن تتوقف على الفور" (Human Right watch, 2015).

يُظهر التحقيق في مواقع الارتطام وبقايا الأسلحة استخدام صواريخ متعددة وقذائف هاون ذات آثار انفجارية وشظايا يمكن أن تسبب إصابات وأضرارًا على مساحة واسعة، ومن الصعب استهداف هذه الأسلحة بدقة، وخاصة الصواريخ غير الموجهة، وعندما يتم توجيهها نحو المناطق المأهولة بالسكان فإنها تكون عشوائية. وتنتهك الهجمات العشوائية قوانين الحرب وتصل إلى حد جرائم الحرب عندما يتم تنفيذها عمداً أو بتهور.

قصف قوات الحوثيين بالصواريخ العشوائية وقذائف الهاون المناطق المأهولة بالسكان هو مخالف لكل القواعد الأخلاقية وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ولكن في هذه الدراسة يشترط أن يتم اختبار ذلك من خلال اقترابين؛ الأول هو الاقتراب العواقبي الذي يمكن تفسير ما تمّ في حادثة دار سعد من خلاله فإن جماعة الحوثيين رأت أنه يوجد في هذه المنطقة مقاتلون من المقاومة الجنوبية، وإن المقاومة تستخدم المناطق لشن هجمات ضد الحوثيين وقامت بقصف المناطق المدنية المكتظة بالسكان في دار سعد، على الرغم من عدم وجود أي دليل على وجود منشآت عسكرية أو أهداف عسكرية أخرى يمكن أن تشكل أهدافًا مشروعة.

فقد استخدمت أسلحة وأساليب تنتهك القواعد الأخلاقية الدولية في سبيل تحقيق أهداف عسكرية في تلك المناطق المدنية (مبدأ التناسبية)، ولكن استخدام أسلحة غير دقيقة وتوجيهها نحو هذه المناطق يجعل الهجمات عشوائية ومن دون اتخاذ الاحتياطات اللازمة أثناء الهجوم كالإنذار المسبق جعل تحقيق الفوائد المتوقعة ليس مجدياً، فلم تستطع قوات الحوثي وصالح السيطرة على دار سعد وإخراج المقاتلين من المقاومة الجنوبية منها.

ما يعزز فكرة انتهاك الحوثيين للقواعد الأخلاقية الدولية هو أن قذيفة مدفعية أُطلقت أولاً على أحد المنازل ولم تسفر عن إصابات، لكن قذيفة ثانية أدت إلى مقتل وإصابة مدنيين تجمعوا لمعرفة ما حدث. وفي حادثة أخرى، أسفر سقوط قذيفة على شارع عن مقتل وإصابة عدد من الأشخاص، قبل أن تستهدف قذيفة ثانية المسعفين الذين كانوا يحاولون إنقاذ ضحايا القذيفة الأولى (مجلس حقوق الإنسان، 2019: 45).

ومن خلال الاقتراب الأخلاقي الذي يرى أنه لا يمكن تبرير أي فعل خاطئ بطريقة أخلاقية إلا في حالة مبدأ الأثر المزدوج، فإنه في هذه الحالة أكدت منظمة أطباء بلا حدود في اليمن أن 80 بالمائة من إجمالي الضحايا كانوا من المدنيين .. أي أن هذا المبدأ لم يستطع تبرير هذه الحادثة بل بالعكس فهو لا ينطبق على تحليل هذه الحادثة مع الاقتراب العواقبي، حيث إنه تم قتل المدنيين بشكل متعمد دون وضع أي اعتبارات أخلاقية أو قانونية في الحسبان.

الحالة الثانية: إطلاق الحوثيين مقذوفات صاروخية وطائرة مفخخة على محطة وقود في 5 يونيو 2021 في مدينة مأرب.

أطلق الحوثيون مقذوفات صاروخية وطائرة مفخخة في 5 يونيو 2021 الساعة العاشرة والنصف صباحاً على محطة وقود بحي الروضة السكني شمالي مدينة مأرب، والذي يقع بالقرب من سوق شعبي على بعد كيلومتر من مخيم للنازحين ؛ مما أدى إلى حريق كبير نتج عنه قتل عدد 21 مدنيا من بينهم أطفال، وإصابة 5 مدنيين.

وبحسب إفادات متطابقة لبعض الشهود على الواقعة فإن جماعة الحوثيين شنت هجوما مزدوجا استهدف محطة الوقود أثناء وجود طابور من السيارات الخاصة التي ينتظر أصحابها الحصول على حصتهم من مادة البنزين المنعدمة، ما أدى إلى حدوث انفجارات متتالية أعقبها اندلاع حريق هائل. وأرسلت جماعة الحوثي طائرة بدون طيار متفجرة لمهاجمة الأطباء الذين وصلوا إلى مكان الحادث. ونتيجة لذلك، سقط (26) مدنيا بينهم (21) قتيلا تفحمت جثث البعض منهم و(5) جرحى إصابة بعضهم خطيرة (التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، 2021).

في هذه الحادثة تثار العديد من التساؤلات معظمها ينصب حول مكان الحادثة، الذي يفسر بشكل أساسي ما إذا كان هناك تعمد في قتل المدنيين أم لا . إذا تم تفسير ذلك من خلال اقتراب علم الأخلاق، فإن جماعة الحوثي عند استهدافها هذه المحطة وقتل المدنيين بهذه الطريقة البشعة لم تكن تقصد سوى هدف عسكري، وإن قتل المدنيين ماهو إلّا قتل جانبي مباح مشروط بالقضاءعلى هذا الهدف العسكري ولا توجد نية في قتلهم وهذا لم يتحقق تماماً. أما من خلال الاقتراب العواقبي فإن جماعة الحوثيين رأت أن باستهدافهم هذه المحطة فهم يقضون على هدف عسكري مهم ولا يوجد أي أهمية لما يمكن أن يترتب على هذا الهجوم وهذا واضح في تصريحات الجماعة، حيث أقرت بشن الهجوم على المنطقة المذكورة، مؤكدة استهدافها مقرا عسكريا قريبا من محطة الوقود، وذكر القيادي في الجماعة "محمد علي الحوثي" أن جماعته تطالب بفتح تحقيق مستقل في حيثيات الهجوم، واعدا بدفع تعويضات إذا ترتّب عليهم القيام بذلك.

ب- الحوادث التي قامت بها قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية:

الحالة الثالثة: ضربة جوية من التحالف على صالة الجنازات المدنية (الصالة الكبرى) في 15 أكتوبر 2016أدت إلى 132 قتيلا و695 جريحا.

وفقا للتقارير التي رصدت انتهاكات أطراف الحرب، فإنه بين الساعة 15:20 والساعة 15:30 الموافق ٨ أكتوبر 2016، انفجرت قنبلتان أطلقتا من الجو على الصالة الكبرى، وهي قاعة توجد في منطقة سكنية في الجنوب الغربي من مدينة صنعاء، حيث كان أكثر من ١٠٠٠ شخص يشاركون في تشيع جنازة علي الرويشان والد وزير الداخلية جلال الرويشان في حكومة الحوثيين وكان من المتوقع حضور عدد كبير من القادة العسكريين والسياسيين المنتسبين إلى جماعة الحوثي.

وقد كانت القنابل الجوية الشديدة التفجير من طراز Mark 28 مجهزة بوحدات التوجيه CBU – 12 Paveway أدت إلى قتل 132 وجرح 695، وكان ما لا يقل عن 24 من الجرحى أطفالا، وأدت الضربة الجوية أيضا إلى التدمير الكامل للصالة.

كما أدت الضربة الجوية الثانية، التي وقعت بعد الضربة الأولى بثلاث إلى ثماني دقائق، إلى قتل المزيد من المدنيين، الذين كانوا قد أصيبوا بجروح في الضربة الأولى، فقد قام التحالف ب "ضربة مزدوجة" لضمان تدمير الأهداف بشكل عام (Human Rights Watch, 2016).

بناءً على بيان الفريق المشترك، يبدو أن مركز العمليات الجوية في اليمن قام بالتوجيه بمهمة دعم جوي قريب لاستهداف الموقع، وأن طائرة التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية في المنطقة نفذت المهمة. وبالتالي، لم يكن لدى قائد الطائرة ميزة التحضير والتحليل المستهدف قبل الضربة، وكان عليه الاعتماد كليًا على أي تقييمات أجراها مركز العمليات الجوية في اليمن.

ويرى الفريق استناداً إلى تقييم التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية للمعلومات الواردة من جميع المصادر التي كانت متاحة لهم في ذلك الوقت، أنه من المعقول أن يتم استنتاج ما يلي: عدد كبير من المدنيين في المكان، بمن فيهم الأطفال؛ وبالتالي أي غارة جوية ستؤدي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين. وأي تقييم للتناسب يجب أن يأخذ في الاعتبار، حيث إن القاعة كانت مزدحمة بسبب جنازة مدنية (Panel of Experts on Yemen, 2017).

علاوة على ماسبق، فإن الضربة الجوية الثانية التي حدثت بعد ثلاث إلى ثماني دقائق من الضربة الجوية الأولى، أدت بشكل مؤكد إلى مقتل المزيد من المدنيين كالمسعفين الذين هرعوا للوهلة الأولى لإنقاذ المتواجدين في القاعة. كان من بين هؤلاء المسعفين الأوائل مدنيون دخلوا المنطقة على الفور بعد الضربة الجوية الأولى من أجل تقديم الإسعافات الأولية العاجلة والقيام بإجلاء المصابين (Goodman, 2016).

إن قصف قوات التحالف قاعة عزاء بهذا العدد الكبير من الحضور وتبرير ذلك بأن الهجوم استند إلى "معلومات خاطئة" قدمتها الحكومة اليمنية في الرياض يمكن تحليله باستخدام اقتراب علم الأخلاق من خلال أن قوات التحالف كانت تعلم بوجود هذا العدد الكبير من المدنيين وتم القصف متعمدا لأنه يوجد بين هؤلاء المدنيين قيادات عسكرية حوثية يريد التحالف التخلص منها واعتبروا قتل المدنيين هو قتل جانبي إذ قتلهم هو نتيجة متوقعة للتخلص من القيادات العسكرية الحوثية وبالتالي وفيات هؤلاء المدنيين غير مقصودة. ولكن هنا فشلت في تطبيق هذا الاقتراب لأن كل المعلومات تدل على أن جميع الاحتياطات اللازمة من قبل قوات التحالف العربي لم تتخذ وهي كالتالي:

- الضربة الجوية الثانية التي قامت بها قوات التحالف والتي حدثت بعد ثلاث إلى ثماني دقائق من الضربة الجوية الأولى والتي تسمى تكتيك "الضربة المزدوج ، أدت بشكل مؤكد إلى سقوط المزيد من الإصابات في صفوف الجرحى والمسعفين الذين هرعوا للوهلة الأولى لإنقاذ المتواجدين في القاعة.
- توقع أن يكون هناك عدد كبير من المدنيين في المكان، وبالتالي أي غارة جوية ستؤدي إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين.
- كانت الجنازة مفتوحة للجميع، السعة الكبيرة للصالة التي تسمح باستيعاب عدد كبير من الأفراد.
- المكانة البارزة للأسرة – أسرة الرويشان - داخل المجتمع اليمني تعني أن الكثيرين قد يتجمعون لتقديم واجب العزاء.

كل ماسبق ينفي فكرة عدم وجود مقصد أو نية في قتل المدنيين في هذه الحادثة ويمكن تفسير سلوك قوات التحالف من خلال الاقتراب العواقبي، فقد حضر الجنازة عدد من القيادات الحوثية رفيعة المستوى، حيث قامت قوات التحالف بقتل هذا العدد من المدنيين وهم حوالي 97 شخصا، لكي تقوم بقتل حوالي 43 من العسكريين في جنازة مدنية أي يعني 43 من أصل ١40 قتيلا. فالهجوم أدى إلى قتل عدد كبير غير متناسب من الخسائر في صفوف المدنيين، مقارنة بالخسائر العسكرية.

وبالتالي، هذا الهجوم الذي ادعت قوات التحالف أن الحكومة اليمنية هي من زودتهم بمعلومات خاطئة عن الهدف العسكري ومركز العمليات الجوية في اليمن الذي أمر بالهجوم، ليس له أي أساس من الصحة لأن إقامة جنازة في القاعة الكبرى لوالد اللواء جلال الرويشان، كانت متاحة بسهولة في مواقع التواصل الاجتماعي، وكان من السهل الحصول عليها من قبل التحالف قبل الهجوم.

الحالة الرابعة: قامت قوات التحالف بقيادة السعودية بضربات جوية على سوق مدنية (خميس مستبأ) في 15 مارس 2016 بمحافظة حجة، قُتل في هذه الحادثة ما لا يقل عن 131 مدنياً بينهم 23 طفلاً، وجُرح ما لا يقل عن 84 مدنياً بينهم امرأة وأربعة أطفال.

وفقا للتقارير التي رصدت انتهاكات أطراف الحرب، في 15 مارس2016 ، ضربت قنبلتان جويتان السوق المزدحم في المصطبة شمال محافظة حجة في شمال اليمن على بعد 45 كيلومترًا تقريبًا من الحدود السعودية. سقطت القنبلة الأولى مباشرة وانفجرت أمام صف من المحلات التي تبيع البقالة والأدوات المنزلية ومطعم على الأرض فوق المحلات. وبعد حوالي خمس دقائق كان هناك انفجار ثانٍ. فالهجوم الثاني كان على بعد حوالي 12 متراً شمال منطقة مغطاة قرب مدخل السوق، تضم عدة أكشاك في السوق، مما أدى إلى قتل 97 مدنيا بينهم 25 طفلا. وقد هرب الناس من السوق إلى الشمال

بعد الضربة الأولى ولكن الذين فروا شمالا قتلوا في الضربة الثانية (Human Rights Watch, 2016).

قال فريق الأمم المتحدة إن 10 جثث أخرى أحرقت بشكل يتعذر التعرف عليه ، وبذلك يصل العدد الإجمالي للضحايا إلى 107 أشخاص. قال شهود عيان ساعدوا في استعادة الجثث إنهم رأوا جثث نحو 10 مقاتلين حوثيين -كانوا يعرفوهم سابقا- من بين القتلى، وإن بعض المقاتلين الحوثيين المسلحين كانوا يأكلون بانتظام وينامون في مطعم على بعد 60 مترا من مكان انفجار إحدى القنابل ولكن المطعم لم يتضرر. التواجد العسكري الوحيد للحوثيين الذي حددته Human Rights Watch أثناء زيارتها كان نقطة تفتيش يديرها اثنان أو ثلاثة مقاتلين على بعد 250 مترًا شمال السوق. قال المتحدث العسكري لقوات التحالف، اللواء أحمد العسيري، إن الضربة استهدفت تجمعا لجماعة الحوثيين وإن التحالف علم أن الضربة أصابت منطقة تجارية مدنية. وقال إن التحالف استخدم معلومات من القوات العسكرية اليمنية الموالية للرئيس هادي عند استهداف السوق. وذكر أن الحوثيين "خدعوا الناس بقولهم إنه سوق". وأشار رسمٌ تم إرساله إلى رويترز أعدته حكومة هادي إلى أن الهدف كان منطقة عسكرية تجمعت فيها قوات الحوثيين، لكنه لم يقدم مزيدًا من المعلومات(Human Rights Watch, 2017) .

يمكن تفسير هذه الحادثة من خلال الاقتراب العواقبي، حيث يتضح من الوصف أن مسلحين من جماعة الحوثي قاموا بالاختباء داخل السوق المكتظ بالمدنيين وبالتالي رأى التحالف أنه قد يكون قتل المدنيين نتيجة متوقعة للهجوم على هؤلاء المسلحين. والدليل على ذلك ذكر الفريق المشترك لتقييم الحوادث أن سوق خميس مستبأ كان الهدف بناء على معلومات استخباراتية موثوقة تفيد بتواجد تجمع مسلح لأفراد من جماعة الحوثيين، وأيضا يثبت ذلك تواجد جثث من مقاتلين الحوثيين من بين القتلى مما يؤكد اختباءهم في السوق.

أما إذا تم تفسير الحادثة من خلال اقتراب علم الأخلاق؛ فالذي قامت به قوات التحالف مرفوض تماماً بسبب العدد الكبير الذي قتل من المدنيين نتيجة هذا الهجوم وكذا نوعيه السلاح المستخدم في منطقة مدينة صرف، حيث يعد هجوم التحالف على السوق من أكثر الهجمات دموية خلال فترة الحرب. أما إذا تم تحليل الحادثة من خلال مبدأ "الأثر المزدوج" ترى الباحثة أنه يوجد نية متعمدة لقتل المدنيين وذلك لتحقيق أهداف عسكرية وهذا ما يتضح من ملابسات الحادثة وتصريحات التحالف بأنه يعلم جيدا أنها منطقة تجارية مدنية، وبالتالي لا يمكن تفسير الحادثة من خلال هذا المبدأ خصوصا أن المنطقة تعرضت لضربة مزدوجة قُتل في الثانية 97 مدنياً بينهم 25 طفلاً مما يؤكد تعمد قتل المدنيين في السوق.

رابعا: تطبيق مؤشرات الحرب العادلة على الحرب في اليمن منذ عام 2015:

أ- قانون الحرب أو تبرير دخول الحرب في اليمن:

1- القضية العادلة: يمكن النظر إلى احتجاجات الحوثيين الأولية ضد الحكومة اليمنية في عام 2014 على أنها قضية عادلة، حيث كانوا يقاتلون ضد ما اعتبروه نظامًا فاسدًا وقمعيًا. ومع ذلك، فإن أفعالهم اللاحقة، بما في ذلك الإطاحة بالحكومة الشرعية وتوسيع نطاق سيطرتهم على الأراضي اليمنية، تعتبر غير عادلة. وبالمثل، تم تبرير تدخل التحالف العربي في اليمن عام 2015 على أنه رد على استيلاء الحوثيين على العاصمة صنعاء وتقدمهم نحو مدينة عدن في الجنوب. ومع ذلك، فإن استمرار مشاركتهم في النزاع، بما في ذلك استخدام الضربات الجوية التي قتلت الآلاف من المدنيين، تعرض لانتقادات باعتبارها غير عادلة.

ومن أجل تحديد ما إذا كان للتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية سبب عادل لتدخله في اليمن، يجب تحليل دوافع التحالف، حيث بررت دول التحالف أنها تريد مساعدة هادي، الرئيس الشرعي لليمن، لإحلال الاستقرار في المنطقة (دفاعًا عن النفس) وحماية الشعب اليمني من عدوان الحوثيين (تدخل إنساني). فيمكن للدفاع عن النفس، وفقًا لنظرية الحرب العادلة، أن يكون فرديًا أو جماعيًا. بينما يسمح ميثاق الأمم المتحدة أيضًا بالدفاع الفردي والجماعي عن النفس في ظل ظروف معينة، لا يؤمن منظرو الحرب العادلة بالحاجة إلى موافقة مجلس الأمن الدولي قبل بدء الحرب، ويرون أنه يمكن للدول أن تشن حربًا لتصحيح الخطأ، دون السعي للانتقام، أو عندما تكون تحت تهديد واقعي.

الخيار الثاني هو المطالبة بالدفاع عن النفس لأن الهجوم العدواني وشيك ، مما يبرر الدفاع الوقائي عن النفس. فالتهديد الذي شكله الحوثيون للسعودية في الفترة التي سبقت قرار التحالف بالتدخل مباشرة، يتضح أن هذا المعيار لم يتم الوفاء به، وبينما شعرت السعودية بلا شك بالتهديد من احتمال انتشار المذهب الشيعي عبر الحدود، فإن المعلومات التي تفيد بامتلاك الحوثيين لأسلحة ثقيلة ونفذوا مناورات عسكرية واسعة النطاق بالقرب من الحدود السعودية لا تشكل تهديدًا فوريًا ساحقًا لا يترك أي لحظة للتداول وعدم اختيار أي وسيلة أخرى. وبالتالي، وفقًا لنظرية الحرب العادلة، لا يمكن للتحالف الذي تقوده السعودية أن يدعى دفاعًا وقائيًا عن النفس للتدخل في اليمن (Sowers and Weinthal, 2021).

2- السلطة الصحيحة: هل كان قرار استدعاء التحالف العربي إلى الحرب ضد جماعة الحوثيين التي انقلبت على الحكومة الشرعية قراراً شرعياً؟ هل كان الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي -خلال تلك الفترة التي أُصدر فيها القرار- رئيساً شرعياً بالفعل؟

في حالة التحالف العربي، أُتخذ قرار التدخل في اليمن من المملكة العربية السعودية وقيادات عدة دول مشاركة فيه، والذي شكل سلطة شرعية للدخول في الحرب. يرى منظرو الحرب العادلة أنه في بعض الحالات يكون تحالف الدول مؤهلاً بشكل خاص لاتخاذ قرار الدخول في حرب. لذلك،

فإنه يمكن القول – إذا كان الهدف لغرض إنساني له ما يبرره - فأن التحالف الذي تقوده السعودية هو سلطة شرعية للدخول في الحرب.
في المقابل، يمكن القول إن الرئيس السابق هادي دعا إلى دعم دولي بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وهو قرار مشكوك فيه، لأن المادة 51 تنطبق فقط على النزاعات الدولية، بينما يمكن القول إن هادي استخدم التدخل الإيراني لتصنيف النزاع على أنه دولي، وكان هناك نقص في الأدلة على مثل هذا التورط في ذلك الوقت. علاوة على ذلك، يمكن القول إن هادي كان يفتقر إلى الشرعية وقت بدء الحرب، فقد انتخب الرئيس هادي في عام 2012، وحصل على أكثر من 99 بالمائة من الأصوات، وتم الاعتراف به دوليًا. ومع ذلك، فإن شرعيته الداخلية قد تراجعت على مر السنين، عندما تم انتخابه رئيساً، كان هو المرشح الوحيد على ورقة الاقتراع، لمدة عامين كان من المفترض أن تنتهي في عام 2014 ولكن تم تمديدها منذ ذلك الحين دون انتخابات جديدة. على هذا النحو، فإن شرعية التحالف العربي تعتمد على شرعية مشكوك فيها لحاكم في المنفى، يمكن استنتاج أن معظم منظري الحرب العادلة لن يروا أن فترة بدء الحرب وما بعدها التي كان يرأس فيها اليمن الرئيس هادي كان لا يشكل الحكومة الشرعية فيها (Kruitwagen, 2019).

3- النية الصحيحة: اتُهم كل من الحوثيين والتحالف العربي بدوافع خفية، مثل السعي وراء السلطة أو النفوذ الإقليمي. عند تحليل ما إذا كان التحالف الذي تقوده السعودية لديه النوايا الصحيحة للتدخل في اليمن، يتضح أن المفهوم قد يكون غامضًا تمامًا. ففي تصريحات رسمية، كانت النوايا من وراء تدخل التحالف هي الحفاظ على الدولة اليمنية في عهد الرئيس هادي، وحماية المواطنين اليمنيين من عدوان الحوثيين، وخلق الاستقرار في المنطقة. وهذه النوايا تفي بالمعايير التي وصفها أوغسطين في الحرب العادلة. ومع ذلك، يمكن القول إن الصراع المستمر بين المملكة العربية السعودية، من ناحية، بدعم من دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى، وإيران من ناحية أخرى، يجب اعتباره أيضًا نية محتملة. كان التحالف قد اتهم إيران بالفعل بدعم الحوثيين قبل بدء التدخل، ويبدو أن التحالف يخشى التوسع الإيراني ذا المذهب الشيعي في اليمن. كما أن المصالح الاقتصادية للعديد من الدول الإقليمية في الساحل اليمني، لا سيما عند النظر في مضيق باب المندب ذو الأهمية الكبيرة والمستخدم لتصدير النفط، يجب أن يُنظر إليها أيضًا على أنها إحدى نوايا التحالف المحتملة للتدخل في اليمن (Saul, 2015).

و للإجابة على سؤال أن النية الأولية تستند إلى المصلحة الذاتية، هناك حاجة إلى المعلومات، والتي غالبًا ما تكون متاحة فقط عند من يتخذون قرار التدخل، وهذا يجعل من الصعب إثبات ما إذا كان التحالف لديه النية الصحيحة للتدخل في اليمن. عند النظر إلى البيانات الرسمية، يمكن القول إن النية كانت صحيحة؛ عند النظر في النوايا التي يعتقد الكثيرون أنها تكمن تحت السطح، يبدو أن معظم منظري الحرب العادلة يقولون بأنها ليست صحيحة.

4- الملاذ الأخير: هل استنفذ التحالف العربي جميع السبل السياسية والدبلوماسية قبل خوضه الحرب في اليمن وإعلانه عن عملية عاصفة الحزم في 26 مارس 2015، أعتقد أنه من خلال المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والحوار الوطني اعتبرت السعودية أنها بذلت كل الجهود لتهدئة الوضع في اليمن ولكن كان من المفترض أن يتم بذل المزيد من الجهود مع الحوثيين قبل البدء في الضربات الجوية والتي جاءت بشكل مفاجئ. ومن ناحية أخرى، هل خضعت جماعة الحوثيين، قبل خروجها بقيادة عبد الملك الحوثي من محافظة صعدة شمالًا – مسقط رأسه – والسيطرة على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014، ومن ثم الزحف إلى جميع محافظات اليمن غربًا وجنوبًا، للحوار الوطني الذي ضم جميع الأطياف اليمنية قبل اندلاع الحرب؟ في الواقع، قبل قرار التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية بالتدخل في اليمن، تم اتخاذ عدة إجراءات أخرى. على سبيل المثال، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدة بيانات تدين أعمال العنف التي ارتكبها الحوثيون وانتهاكهم للاتفاقيات التي وقعوا عليها، مثل اتفاق السلم والشراكة الذي كان يهدف إلى إنهاء المواجهات المسلحة وإعادة العملية السياسية إلى مسارها. وبالنظر إلى عدم امتثال الحوثيين للمعاهدات الموقعة، وعدم وجود نتائج للعقوبات، يمكن القول إنه، بموجب نظرية الحرب العادلة، يُعد التدخل الملاذ الأخير، على الرغم مما تفترضه النظرية من الرفض الأخلاقي للحرب وضرورة تجنبها إن أمكن (United Nations Security Council, 2015).

5- التناسب: بحسب ما ورد كان التحالف نوى بدء التدخل بـ 150 ألف جندي وحوالي 200 طائرة مقاتلة ووحدات بحرية. فتشير الحقائق إلى أنه بسبب عدم استعداد غالبية أعضاء التحالف إلى جانب السعودية بتزويد القوات البرية بالمقاتلين، كان التركيز على الضربات الجوية بشكل أساسي، وهنا تكمن المشكلة فالحوثيون ليسوا جيشا تقليديا، حيث إنهم لا يرتدون بالضرورة الزي الرسمي، مما يمنحهم القدرة على الاندماج في الحياة المدنية اليومية. لذلك، يمكن أن تؤدي الضربات الجوية على أهداف الحوثيين إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، فالخسائر المدنية لها ما يبررها، ولكن فقط إذا كانت متناسبة مع النتائج التي تم تحقيقها(Kruitwagen, 2019).

من خلال نظرية الحرب العادلة فإن القوة التي نشرها التحالف ليست استجابة متناسبة مع التهديد الفعلي والمتصور الذي يشكله الحوثيون على دول التحالف. كما أن مساعدة الرئيس هادي بـ 150 ألف جندي، في حين أن شرعيته الداخلية مشكوك فيها، لا يمكن اعتبارها متناسبة. ومن ناحيه أخرى، الحوثيون سرعان ما سيطروا على أجزاء كبيرة من اليمن بدعم من القوات الموالية للرئيس الأسبق على عبدالله صالح، مستخدمين العنف أثناء زحفهم إلى عدن بوتيرة أنذرت بالخطر، حيث يمكن القول بناء على نظرية الحرب العادلة، غالبا ما يمكن اعتبار رد التحالف متناسباً فقط مع حماية المدنيين في اليمن من عنف الحوثيين.

ب- قانون سير الحرب في اليمن:

1- التمييز بين المدنيين والمقاتلين: هل قامت أطراف الحرب بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين أثناء القصف والهجمات البرية؟ وهل قامت بالتمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية؟ وهل قامت بالتمييز بين أطقم الإغاثة الطبية والأهداف العسكرية الأخرى؟ ... الخ. وقد حققت العديد من المنظمات الحقوقية منها على سبيل المثال منظمة العفو الدولية في ضربات التحالف بقيادة السعودية. ووجدت أنه في بعض الحالات تعرض غير المقاتلين للأذى بينما لم يكن هناك دليل على أن المواقع المستهدفة كانت تستخدم لأغراض عسكرية.

استخدم التحالف في عدة مناسبات أسلحة وذخيرة غير دقيقة وعشوائية وربما قاتلة في دائرة واسعة حول نقطة التأثير. كما أفاد مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية عن 23 هجوما بالذخيرة العنقودية نفذها التحالف بقيادة السعودية بين أبريل 2015 وأوائل 2017. وقد فرض التحالف حصارًا جويًا وبحريًا على اليمن، وأدى الحصار إلى عدم تمكن أي إمدادات إنسانية تقريبًا من الوصول إلى المدنيين، حيث أفادت المنظمات الإنسانية بأنهم كانوا يواجهون صعوبة في إدخال الإمدادات إلى البلاد، بينما برر التحالف أن النية من وراء الحصار كانت منع دخول الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى إلى الحوثيين، وبالتالي محاولة إنهاء الحرب بشكل أسرع. كما أدى افتقار التحالف للتحقيق في الخسائر المدنية المحتملة إلى شكوك بشأن تفانيه في هذا الأمر، و يبدو أن التحالف فشل في تلبية معيار التمييز في العديد من الأوقات.

كما قام كل من التحالف والحوثيين في مناسبات عديدة بمهاجمة واستهداف المدنيين اليمنيين الذين لم يشاركوا في الأعمال العدائية بشكل عشوائي. استخدم الطرفان هجمات "النقر المزدوج" كوسيلة للحرب حيث يتم إسقاط قنابل متتالية على نفس المنطقة. وتهدف القنبلة الثانية إلى استهداف أو قتل أو إصابة المدنيين والممارسين الطبيين الذين يذهبون إلى منطقة الهجوم لمساعدة الناجين من الهجوم الأول (Mustafa, 2019).

2- الالتزام بعد استخدام وسائل تفتقر إلى الأخلاقية في ذاتها: والمقصود هنا وسائل كالاغتصاب الجماعي أو التطهير العرقي أو تعذيب الأسرى أو استخدام أسلحة لا يمكن السيطرة على تأثيرها ولا تحديد ضحاياها، كالأسلحة الكيمائية أو البيولوجية وكذلك يشكك البعض في أخلاقية استخدام الألغام الأرضية، فهناك أدلة على استخدام قوات الحوثيين للألغام واستخدام أحزمة متكاملة تشمل الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وكان هذا جزءًا من عملية تطهير مناطق معينة من المدنيين من قبل قوات الحوثي، وقد أدى هذا فعلياً إلى منع عودة المدنيين إلى أن يتم إزالة التهديد الناجم عن التخلص من هذه الإلغام، وهي في الغالب وسائل تحظرها المواثيق الدولية الخاصة بسير الحروب (Watkins, 2020).

واتُهمت جماعة الحوثي والتحالف العربي بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. من أهم الانتهاكات التي تم الإبلاغ عنها ما يلي: استهداف جماعة الحوثي للمدنيين من خلال القصف العشوائي للمناطق المأهولة بالسكان والهجمات على المستشفيات والمدارس والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، حيث قاموا باحتجاز وإخفاء المعارضين والمنتقدين وتجنيد الأطفال وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي. اما بالنسبة للتحالف العربي فقد قام بحصار المدنيين وفرض قيود على وصول المساعدات الإنسانية وغيرها من السلع الأساسية. كما استخدم الذخائر العنقودية المحظورة على نطاق واسع في غاراته الجوية في اليمن، واستهدف البنية التحتية المدنية بما في ذلك المستشفيات والمدارس والأسواق (American Centre for Justice, 2021).

3- التناسب: عند النظر في مبدأ التناسب في سياق الحرب في اليمن، منذ بدء الحرب في اليمن، تعرض التحالف لانتقادات بسبب عدد المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا في هجمات التحالف. فعلي سبيل المثال، قد نفذ التحالف حوالي 16305 غارات جوية (بعضها يتكون من عدة ضربات) في اليمن من بداية التدخل وحتى فبراير 2018، بينما استهدفت غالبية الغارات مواقع عسكرية، فإن 31٪ من المواقع المستهدفة كانت غير عسكرية، وتتكون على سبيل المثال من مناطق سكنية ومدارس ومساجد ومصانع حيوية لإنتاج الغذاء.

هناك تقارير عن حالات تضرر فيها مدنيون بشكل غير متناسب، حيث أفاد منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن بوقوع عدة حوادث قتل أو جرح فيها العديد من المدنيين. كما ذكر أن هذه الحوادث "تثبت التجاهل التام للحياة البشرية الذي تواصل جميع الأطراف، بما في ذلك التحالف بقيادة السعودية، إظهارها." بينما كانت هناك تقارير تفيد بأن إيران كانت تزود الحوثيين بالأسلحة، مما يشير إلى أن الحصار خدم غرضًا عسكريًا معينًا، كان التحالف يعرف بلا شك أن الحصار سيكون له عواقب إنسانية من شأنها أن تؤثر على غير المقاتلين الضعفاء بالفعل. علاوة على ذلك، حتى بعد إصدار العديد من التحذيرات من قبل المنظمات الإنسانية لعدم تمكنها من إيصال المساعدات إلى اليمن، لم يتم رفع الحصار (بالكامل) حينها. لذلك، فإن الاستنتاج الواضح هو أن التحالف نفذ في عدة مناسبات هجمات، وفرض حصارًا، مما أثر بشكل غير متناسب على السكان المدنيين في اليمن، وبالتالي لا يمكن اعتباره متناسبًا وفقًا لنظرية الحرب العادلة (منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن، 2017).

الخاتمة والنتائج:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن توضحيها كالتالي:

- فسرت الحالات الأربعة السالف ذكرها مدى التزام طرفي الحرب بالقواعد الأخلاقية الدولية من خلال استخدام اقترابي النظرية المعيارية في

العلاقات الدولية (العواقبي وعلم الاخلاق)، حيث رأت أن معظم الحالات ينطبق عليها الاقتراب العواقبي، فيمكن الحكم على الحالة الأولى والثانية بتعمد قتل جماعة الحوثي للمدنيين، حيث إنه من خلال فهم الحالتين اتضح أن الأماكن التي تعرضت للهجوم هي أماكن مدنية مكتظة بالسكان، استخدمت تكتيك "النقر المزدوج" أو "الضربة المزدوجة" حيث تم إسقاط قنبلة ثانية بعد وقت قصير من الأولى، يشكل هذا التكتيك انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني، حيث يشير الهجوم الثاني إما إلى عدم وجود تقييم التناسب واتخاذ التدابير الاحترازية، أو وجود نية لاستهداف المسعفين للطوارئ والمدنيين الذي يكونون في الواجهه.

- وفي الحالتين الثالثة والرابعة يمكن الحكم بأن هناك قتلا متعمدا للمدنيين أيضاً، حيث إنه في الحالة الثالثة كان من المتوقع حضور مجموعة كبيرة من المعزّين حتى لو كانت الجنازة لقيادي من الحوثيين، أما في الحالة الرابعة قد يكون الوضع مختلفا قليلا فالسوق بالفعل كانت مكتظة بالسكان إلا أن مقاتلين من الحوثيين لا يلبسون ثياب او شارات معينة تميزهم عن باقي السكان كانوا يختبئون بداخله وبالتالي هنا لا يوجد نية كاملة تماماً في القتل المتعمد للمدنيين إلا أنه كان يمكن تجنب ذلك بطرق مختلفة. و يمكن القول إن في الحالتين الثالثة والرابعة الحكومة اليمينة حينها كانت شريكا مع التحالف في الهجوم الذي حدث لأن في كليهما قدمت الحكومة معلومات مغلوطة لقوات التحالف.

- كل من قوات التحالف وجماعة الحوثيين قاموا بخوض حرب لا تتبع القواعد الأخلاقية الدولية المتعارف عليها. وفقًا لمشروع بيانات اليمن، نفذت قوات التحالف 25054 غارة جوية في اليمن حتى نهاية مارس/اذار/ 2022. ومن بين هذه الهجمات، كان حوالي 28% منها ضد أهداف تم تحديدها بوضوح على أنها مدنية، وشملت هذه المناطق السكنية والمدارس والجامعات والمستشفيات والأسواق والمركبات المدنية والمساجد والمصانع والشركات والبنية التحتية الحيوية بما في ذلك مرافق النقل والمياه والطاقة والمواقع الرياضية والثقافية والمزارع والمرافق الزراعية الأخرى (Campaign Against Arms Trade, 2023).

- تم انتهاك مبادئ الحرب العادلة كالتمييز والتناسب من قبل جماعة الحوثي مما أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين وخسائر في الأرواح، وإلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية، وتهجير قسري، وأثر على الحق في الصحة والتعليم والمياه للمدنيين، فضلا عن زراعة الألغام بطريقة عشوائية في محافظات كالضالع وتعز. وقد أدى الحصار البحري والجوي لمنع تدفق الأسلحة للحوثيين إلى انقطاع ومنع المساعدات والوقود والإمدادات الطبية للوصول إلى المدنيين مما أدى إلى أكبر أزمة إنسانية في البلاد (Hoadley, 2022).

- لا يوجد فرق في المضمون بين مبادئ قانون خوض الحرب ومبادئ سير قانون الحرب العادلة بل إنها مجموعة واحدة من المبادئ التي تحكم إعلان الحرب واستمرارها وخوضها، حيث إنه يجب أن نرفض فكرة أن الأحكام حول عدالة هجمات معينة في الحرب تقتصر على تقييم الفوائد والأضرار الناجمة مباشرة عن هذا الهجوم، حيث تعتمد عدالة أي فعل على كيفية تفاعله مع الأفعال الأخرى، والتي يمكن أن تشمل الأفعال التي تؤديها أطراف أخرى أو بواسطة أفراد في قوى متحالفة أو معارضة (Frowe, 2006).

استهداف طرفي الحرب للمدنيين والبنية التحتية المدنية لا تعني على الإطلاق أننا نستطيع الحكم بشكل قاطع بأن هذه الحرب عادلة أم لا، ولكن يمكن فهم عدالة الحرب من عدمها من خلال اختبار المراحل الثلاث للحرب (عدالة خوض الحرب، عدالة سير الحرب، عدالة ما بعد الحرب) على حدٍّ سواء. كما أن الأرقام وحدها التي تعتمد عليها الدراسة من خلال تقارير الانتهاكات بحق المدنيين لم يتم بلورتها بشكل كامل لأن الحرب لم تنتهِ بعد، وأيضا الأرقام لا تعكس التأثيرات الفعلية كلها على حياة المدنيين والخسائر الإضافية التي تترتب على الآثار النفسية والاجتماعية والقيمية والذاكرة الجمعية لدى الشعب اليمني التي تكونت خلال فترة الحرب، فضلا عن تدمير البنية التحتية والانهيار الاقتصادي والتفكك الداخلي ونشوء أكبر أزمة أمن غذائي في العالم، وكذلك أكبر وباء كوليرا تم تسجيله على الإطلاق.

المصادروالمراجع

أبو سمرة، أ. (2007). *البعد المعياري لاستخدام القوة العسكرية في الدراسات النظرية المعاصرة للعلاقات الدولية*. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. (1949، أغسطس).

إرسكاين، ت. (2016). النظرية المعيارية في العلاقات الدولية. في ت. دان، م. كوركي، و س. سميث (تحرير)، *نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع* (ترجمة: د. الخضرا، ص ص. 136-137). بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

إصدارات التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان. (2021). *مأرب: مدنيون بين القصف والألغام* .تاريخ الاطلاع: 20 مايو 2024، متاح على الرابط/https://www.mofa-ye.org/Pages/wp-: content/uploads/2021/09 تقرير-مأرب-مدنيون-بين-القصفpdf-2.

الأمم المتحدة. (2021، سبتمبر). *تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن، أمة منسية: نداء للبشرية لإنهاء معاناة اليمن* .

تاريخ الاطلاع: 11 يناير 2022، متاح على الرابط: https://www.ohchr.org/ar/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID

الأمم المتحدة. (2021، نوفمبر). *تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعافي في اليمن ممكن "شريطة أن تتوقف الحرب الآن"*. تاريخ الاطلاع: 14 يناير 2022، متاح على الرابط:https://news.un.org/ar/story/2021/11/1088152

دي جونسن، غ. (2021). *الجهات الفاعلة الأجنبية في اليمن: التاريخ والسياسة والمستقبل*. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. متاح على الرابط: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/13252

الليثي، م. (2024). الأخلاق في السياسة الدولية: التنظير والتطبي. *مجلة العلوم الاجتماعية*، 51(4)، 244 .276–تاريخ الاطلاع: 10 سبتمبر 2024، متاح على الرابط:https://doi.org/10.34120/jss.v51i4.687

مجلس الأمن. (2018، مارس).*تقرير فريق الخبراء المعني باليمن* .تاريخ الاطلاع: 30 يوليو 2023، متاح على الرابط: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N18/075/90/PDF/N1807590.pdf?OpenElement

مجلس الأمن. (2021، يناير). *تقرير فريق الخبراء المعني باليمن* .تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2023، متاح على الرابط:https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N20/372/38/PDF/N2037238.pdf?OpenElement

مكتب منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن. (2017). *بيان صحفي حول مقتل نساء وأطفال بغارات جوية في صنعاء* .تاريخ الاطلاع: 22 سبتمبر 2023، متاح على الرابط:https://alpha.almayadeen.net/news/politics/778373/ منسق-الشؤون-الإنسانية-في-اليمن--أشعر -بالفزع -

منظمة العفو الدولية. (2021).*تقرير حالة حقوق الإنسان في العالم* .منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى.

References

Al-Qaralleh, A., & Al Barasneh, A. (2019). ***The possibility to intervene in Syria relying on just war theory assumptions***. Retrieved January 12, 2022, from https://www.researchgate.net/publication/330873950_The_Possibility_to_Intervene_in_Syria_Relying_on_Just_War_Theory_Assumptions

Albatati, S. (2021, October 8). Houthis blamed as blast hits Yemen wedding hall. ***Arab News PK***. Retrieved August 29, 2023, from https://arab.news/8ucdn

Brown, C. (1992). ***International relations theory: New normative approaches*** (p. 79). Harvester-Wheatsheaf.

Childress, J. F. (1978). Just-war theories: The bases, interrelations, priorities, and functions of their criteria. ***Theological Studies, 39***(3), 435–445. https://doi.org/10.1177/004056397803900304

Christian, E., & Christopher, M. (2005). Just war doctrine and the invasion of Iraq. ***Australian Journal of Politics and History, 51***(4), 545–563. https://doi.org/10.1111/j.1467-8497.2005.00409.x

Cochran, M. (1999). ***Normative theory in international relations: A pragmatic approach***. Cambridge University Press.

Dal, E. P. (2015). A normative approach to contemporary Turkish foreign policy: The cosmopolitanism–communitarianism divide. ***International Journal***. Retrieved January 12, 2022, from http://www.jstor.org/stable/24709441

DeSimone, M. (2021). Broken, beaten, and starved: Attacking water resources as objects indispensable to the survival of a civilian population in Yemen's internal armed conflict. ***American University International Law Review, 36***(2). Retrieved September 29, 2023, from https://digitalcommons.wcl.american.edu/auilr/vol36/iss2/7

Frischhut, M. (2019). ***The ethical spirit of EU law***. Springer International Publishing. Retrieved January 12, 2022, from https://www.academia.edu/38579038/The_Ethical_Spirit_of_EU_Law

Frost, M. (1985). Normative theory and international relations: Overcoming the positivist bias. ***Politikon***. Retrieved January 12, 2022, from https://doi.org/10.1080/02589348508704845

Frost, M. (1996). ***Ethics in international relations*** (p. 79). Cambridge University Press.

Frost, M. (2009). ***Towards a normative theory of international relations: A critical analysis of the philosophical and methodological assumptions in the discipline with proposals towards a substantive normative theory***. Cambridge University Press.

Goodman, R. (2016). Full text: Saudi-led coalition's statement of explanation on funeral hall bombing in Yemen. ***Just Security***. Retrieved August 30, 2023, from https://www.justsecurity.org/33615/full-text-saudi-led-coalitions-statement-explanation-funeral-hall-bombing-yemen/

Houthis bombed indiscriminately in Yemen's Aden - Human Rights Watch. (2015, July 30). ***Reuters***. Retrieved August 29, 2023, from https://news.trust.org/item/20150730141239-9yfyl/?source=quickview

Human Rights Watch. (2015, July 29). Yemen: Houthi artillery kills dozens in Aden. Retrieved August 29, 2023, from https://www.hrw.org/news/2015/07/29/yemen-houthi-artillery-kills-dozens-aden

Human Rights Watch. (2016, April 8). Yemen: US bombs used in deadliest market strike: Coalition allies should stop selling weapons to Saudi Arabia. Retrieved August 30, 2023, from https://www.hrw.org/news/2016/04/08/yemen-us-bombs-used-deadliest-market-strike

Human Rights Watch. (2016, October 13). Yemen: Saudi-led funeral attack apparent war crime: Credible international investigation urgently needed. Retrieved August 29, 2023, from https://www.hrw.org/news/2016/10/13/yemen-saudi-led-funeral-attack-apparent-war-crime

Kruitwagen, B. (2019). Just war or aggressive intervention? ***Militair Spectator***. Retrieved September 29, 2023, from https://militairespectator.nl/artikelen/just-war-or-aggressive-intervention

Lango, J. W. (2014). ***The ethics of armed conflict: A cosmopolitan just war theory***. Edinburgh University Press.

Mazoue, A. (2015, August 4). MSF doctor tells of 'horror after horror' in Yemen. ***France24***. Retrieved August 29, 2023, from https://www.france24.com/en/20150804-yemen-msf-doctors-without-borders-aden

Neethling, T. (2004). The development of normative theory: Some practical implications for norm-based and value-based scholarly inquiry. ***Koers: Bulletin for Christian Scholarship***. https://doi.org/10.4102/koers.v69i1.295

Sowers, J., & Weinthal, E. (2021). Humanitarian challenges and the targeting of civilian infrastructure in the Yemen war. ***International Affairs***. https://doi.org/10.1093/ia/iiaa166

Sreekumar, S. (2012). An analysis of consequentialism and deontology in the normative ethics of the ***Bhagavadgītā***. ***Journal of Indian Philosophy***. Retrieved May 12, 2022, from http://www.jstor.org/stable/43496617

Wells, D. A. (Ed.). (1996). ***An encyclopaedia of war and ethics***. Retrieved May 12, 2022, from https://philpapers.org/rec/WELAEO

Zuo, G., & Yunpeng, X. (2007). Just war and justice of war: Reflections on ethics of war. ***Frontiers of Philosophy in China, 2***(2), 280–290.